

والمعتاق ولم يفعل حتي قتل لا ياتم لانه لو بيع على القتل  
ولم يتلف مال نفسه يكون شهيدا فلا ياتم اذا اشيع  
عن ابطال ملكة النكاح علي المرأة كان اولي ان ياتي **قوله** لان  
الفاعل آلة للحامل فيما يصلح آلة له قال في السراج حتي  
لو حمله مجوسي علي ذبح شاة الفير لا يحل اكلها انتهى  
**قوله** اي لا يرخص قتل مسلم يعني وذمي **قوله** لان  
قتل المسلم لا يرخص لصنوعة متا الا ان يعلم انه لم يقتله  
قتله في المصر تسامح لان يقتله باخراجه السرقه اذ الم  
يلق باب الصياح عليه ويأتيانه حليلته كذلك والذمي  
كالمسلم **قوله** ويقاد في العهد الحامل فقط يعني انه  
لا يباح اقدام علي القتل بالمسلم ولو قتل اثم ويقتل  
الحامل ويحرم الميراث لو بالغا ويقتل المكره من الحامل  
ويرثها **قوله** ولا يرخص بالاول زنا الرجل لعله اغا ذكر  
لفظ الاول لطول الكلام فيما يتعلق به ولا فقيه عنية  
عن ذكره لان الكلام فيه لقوله بعده وبالثاني الي اخو  
وفي كلامه اشارت الي ائمة وفي شرح الكافي رجوت  
ان لا ياتم المرأة **قوله** كبيعة شامل لما لو قد اوله اولته  
الا يري فانه يفسخ **قوله** كما في سائر البيوع الفاسدة  
قال في المجتبى بيع المكره يخالف البيع الفاسد في اريته  
مواضع يجوز بالاجازة ينقض بصرف المشتري يعتبر  
القيمة وقت الاعتاق دون القبض الثمن او المصن امانة  
في يد

في المكره وفي الفاسد بخلافها انتهى **قوله** فيصح  
اعناقته كذا تدبيره واستيلاذه **قوله** وان قبضه اي  
التمس مكرها لا كذا الوسم المبيع مكرها لا ينفذ البيع  
**قوله** ورده اي رد البائع الثمن يعني لزمه رده  
لفساد العقل **قوله** بخلاف ما اذا اكراه علي الهبة  
متعلق بقوله او سلم المبيع طوعا ومثلها الصدقة **قوله**  
بنا علي اصلنا ان الاكراه علي الهبة اكراه علي الدفع  
هذا اذا كان المكره حاضرا وقت التسليم فان لم يكن  
فالاكراه علي الهبة لا يكون اكراه علي التسليم قياسا  
واستحسانا كما في النزارية **قوله** فان ضمن الحامل  
رجوع علي المشتري بقيته يفيد انه ان ضمن المشتري  
لا يرجع علي الحامل **قوله** ولا ينفذ ما كان قبله يفيد  
انه لو كان اول المشتري نفذ الجميع **قوله** بخلاف ما  
اذا اجاز المالك المكره عقد امنها الفرق بين الاجازة  
والتصمين انه اذا ضمن فاحذا القيمة صار كانه  
استرد العين فتبطل البياعات التي قبله بخلاف  
احذ الثمن لانه ليس كاحذ العين بل اجازة فافترقا  
وهذا بخلاف ما اذا اجاز المالك في بيع الفضولي  
واحد من الشريكة حيث يجوز ما اجازة خاصة  
لانه باع ملك غيره وقد ثبت بالاجازة لاحد ملك  
بات فابطل الموقوف لغيره وفي الاكراه كل واحد باع